

أشار إلى استغلال بعض الحكومات الإرهاب للحد من الحريات

«وايت» : صحافيون بحرينيون يتسلمون مبالغ مالية نظير الدعاية الإعلامية

الوقت - عيسى الدرازي

قال أمين عام اتحاد الصحافيين الدولي إيدن وايت أن هناك من الإعلاميين في البحرين من هم بعيدون كل البعد عن المجال الصحفي. بل هم ليسوا إعلاميين أو صحافيين بل هم "مروجي أفكار أيديولوجية معينة ولطائفة ما" وفق قوله.

وأضاف وايت "هؤلاء الدعايين يتسلمون مبالغ مالية جراء ترويجهم لأفكار أو طائفة بعينها" حسبما قال.

ولفت وايت خلال مؤتمر صحفي نظمته أمس جمعية الصحافيين البحرينية إلى "ضرورة بدء حوار جاد بين المؤسسات الصحافية والإعلامية من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة في أخلاقيات مهنة الصحافة والانطلاق منها نحو القضاء على الطائفية والفساد". وتابع "ويجب ضرورة الاحتفاء بالصحاف التي تلتزم بالمهنية ويعلن عنها بين الأوساط الإعلامية وتخصص جائزة دورية تمنح للصحف النزيهة الملزمة بالخط المهني في الصحافة".

وأضاف أنه "في المقابل يجب أن تكشف الصحافيين الفاسدين ونفضهم ومنحهم الفرصة للعودة إلى الممارسات الصحافية المهنية (...). دون أن نتجاهل مثل تلك الأمور إن حصلت لأنه تم تجاهله لسنوات طويلة سابقة، فمن أجل الحفاظ على المهنة الصحافية يجب أن نتدارك الأمر ونقف معاً ضد كل ما يعكر صفو المهنة الصحافية".

وقال وايت أن "تقرير كسر القيد الذي أصدره الإتحاد يشير إلى أنه ليس هناك أي دولة على مستوى العالم ليس لديها مشاكل في مجال الحريات الصحافية، وأن الأفضل في منطقة الخليج العربي هي البحرين لما تحققت من تقدم

في هذا المجال وبرؤية سديدة من عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والذي دعا علانية لإيجاد قانون صحافة مستنير وكما ألغت الحكومة عقوبة حبس الصحافي".

القانون الجنائي خطر على الصحافة

واستدرك "بالطبع لا يزال هناك العديد من العقبات للوصول إلى الحرية الصحافية فطالما يتم ربط القضايا الصحافية بالقانون الجنائي يفسر ذلك على أنه تقييد للحريات الصحافية ويعتبر خطراً يهدد الصحافيين". مشدداً على أنه "في حال جمع الصحافي للمعلومات ويؤدي به ذلك إلى الحبس كما في جمهورية اليمن وما حدث مع الصحافي عبدالكريم الخيواني، فهذا يعني بأننا لم نصل إلى ديمقراطية صحافية في المنطقة".

وأشار أمين عام إتحاد الصحافيين الدولي إلى أن الحرب التي نشنتها هي ضد كل من يحاول اتخاذ الصحافة مندبراً للدعاية الإعلامية والترويج لأفكار هدامة أو لفئة معينة، ونعمل في الإتحاد على أن نفضح وندين الصحافيين المناققين". مؤكداً على أنه "ليس هناك ديمقراطية دون حريات صحافية، ويجب على الحكومات أن ترفع يدها عن المؤسسات الإعلامية والصحافية وتترك الإتحاد حرسة التصرف في معالجة قضايا الفساد الموجودة".

وأوضح "هذا تحد كبير يجب أن يخرج عن صورة الأوراق ليكون حيز التنفيذ"، مشددا على أنه "في الوقت الذي نطالب في الحكومات والجهات الرسمية بمنح مزيد من الحريات للصحافيين يجب على الصحافيين والإعلاميين تحمل مسؤوليتهم الكبيرة الملقاة على عاتقهم بالالتزام بالمهنية الصحافية وعدم الحياذ عنها".



■ أمين عام إتحاد الصحافيين الدولي إيدن وايت أثناء المؤتمر الصحافي

شفافية إجراءات محاربة الإرهاب

واعتبر وايت أن "هناك العديد من الدول تتخذ من فرص محاربة الإرهاب للحد من الحريات المدنية"، وتابع "صدمت لمعرفتي أن السويد وهي من أعرق الديمقراطيات في العالم، موافقة وزير الداخلية بمراقبة الاتصالات التي تصدر من داخل إلى الخارج"، وبين أن "العالم اليوم أقل أمناً من السابق لأن بعض الحكومات تستغل الأمن من أجل التهديد الأهلي، ففي حين يجب على كل دولة أن توضح كافة إجراءاتها بشفافية إلى الأهالي في حال رغبتها لمحاربة الإرهاب حتى لا يتعرض الأهالي الأبرياء للاعتقال بتهمة لم يرتكبوها من قصد". وأضاف أنه "يجب أن لا ترتبط الحرب بالإرهاب والحد من الحريات المدنية، وأنه يجب توضيح أي تحركات في محاربة الإرهاب بشكل واضح ودقيق إلى الأهالي والمعنيين".

الجمعيات السياسية تحذر من مخاطر التصييق على حرية التعبير

على رفضها "لتدخل جهاز الأمن الوطني في قضايا السياسة والرأي، وتشجب طريقة الاعتقال والتحقيق والاهانة وسوء المعاملة والتعذيب الذي مارسه الجهاز بحق الموقوفين"، ودعت "إلى وضع هذا الجهاز تحت الرقابة النيابة والشعبية كي لا يتحول إلى جهاز أمن دولة على الطريقة التي كان عليها طوال أكثر من ربع قرن دون أن تطالع أي مساءلة قانونية".

وأشارت إلى "رفضها للطريقة غير المتحضرة في استدعاء الموقوفين في ساعات الصباح الأولى وعدم السماح للمحاميين بالتواجد معهم أثناء تحقيق جهاز الأمن الوطني معهم ومنع مسؤولي الأمانة العامة بجمعية الوفاق حضور التحقيق بصفتهم مسؤولين عن نشرة الجمعية ونشاطها الإعلامي".

وأعربت الجمعيات عن قلقها من محاولات أجهزة الدولة تحويل الأنظار في تهمة الاثارة الطائفية عن

الأفراد المعروفين بالتخطيط والتآمر على الوحدة الوطنية وشركائهم الذين يطلقون مسمهم الطائفية في الصحافة ومن على منابر المساجد وتحت قبة مجلس النواب، واستغلالها الشعارات المنادية بالوحدة الوطنية من أجل تكمير الأفواه وإخراص المنابر الإعلامية المستقلة للحكم على الانتقادات خاصة في قضايا الفساد وسرقة المال العام".

ودعا البيان جميع الأطراف إلى "الالتزام بخطاب وطني لا طائفي ومتسامح، والتركيز على القضايا المشتركة لأبناء الشعب البحريني ورفض الانجرار لمعارك طائفية في الصحافة والإعلام والمنتديات الإلكترونية"، مطالبا "الحكومة بتحمل مسؤولياتها تجاه مكافحة الطائفية باعتبار أن ممارسة التمييز الطائفي في دوائر الحكومة ورعايتها لعدد من مروجي الفتن هو السبب الأساس الذي يعيد إنتاج الطائفية في المجتمع".

العسومي يشيد

بتكريم رئيس الوزراء للطلبة المتفوقين

برغم عددهم الكبير الذي بلغ 580 متفوقا ومتفوقة بالإضافة إلى 18 طالبا من ذوي الاحتياجات الخاصة من الذين انهاء المرحلة الثانوية بنجاح. وأضاف إن تشريف سموه لحفل التكريم يمثل دلالة واضحة على منهج سموه بالارتكاز على التعليم وتطوير العناصر البشرية الوطنية كأساس رئيس تقوم عليه نهضة المملكة، حيث تحققت النهضة الحديثة للمملكة باعتبار التعليم أولوية وطنية قصوى مما مكن البحرين من تحقيق مكانة رفيعة بين دول العالم في تقرير اليونسكو للتعليم للجميع للعام 2008م ضمن الدول عالية الأداء في تحقيق أهداف التعليم للجميع والدولة الأولى على الصعيد العربي في هذا المجال".

أشاد رئيس كتلة المستقبل النيابية عادل العسومي بالرعاية الكريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر لحفل التكريم العاشر للطلبة المتفوقين في المرحلة الثانوية، والذي نظمته وزارة التربية والتعليم بصالة التربية والتعليم بمدينة عيسى يوم أمس.

وقال العسومي إن الرعاية الكريمة لسموه لهذا الحفل تأتي تأكيداً على اهتمامه بالتربية والتعليم، وحرصه على تحفيز الطلبة المتفوقين الذين يتطلعون سنويا للتشرف بلقاء سموه، ذلك الحرص الذي تجلى بتفضل سموه بتوزيع الشهادات على الطلبة المتفوقين ومصافحتهم واحدا واحدا

لقاءات وزير الداخلية ودخول «جهاز الأمن الوطني» .. بين العصا والجزرة

المرزوق يدعو للمعالجات الصحيحة للتأزيم الطائفي وخالد مع تفعيل القانون



■ محمد خالد

عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمني الوطني بمجلس النواب محمد خالد أنه لا يجب إعطاء المسألة أكبر من حجمها الطبيعي".

وأضاف في تصريح لـ"الوقت" أكد وزير الداخلية يوم أمس في لقائنا معه أنه لا يجب إعطاء المسألة أكبر من حجمها الطبيعي وأضاف طالما أن أصحاب المنتديات الإلكترونية فهموا الرسالة وتعددهوا بالحفاظ على الثوابت الوطنية والتزموا بذلك فهذا هو المطلوب".

وأكد خالد "نحن لا نريد إثارة الموضوع أكثر من اللازم، وطالما هناك توجه حكومي لمحاربة مثل هذه الإشارات بصورة حضارية وهادئة فنحن معهم". ورأى خالد أنه من حق أي طرف حكومي التدخل إذا كان في صالح الوطن والمواطنين، وإذا كان هذا التدخل من أجل تهدات الأمور فتحن معه".

وأكد خالد أن وزير الداخلية أكد على عدم اللجوء إلى المعالجات الأمنية مشيرا إلى أنه من وجهة نظره "يجب أن تعمل جميع الأطراف الحكومية على تهدئة الأمور".

ودعا خالد إلى ضرورة تفعيل القانون وعدم وضع القوانين على الرف وتفعيلها في ظروف دون أخرى أو وقتما نشاء، وقال "حتى الخطباء الذين يعتلون المنبر متى ما تجاوزوا الخطوط الحمراء فيجب محاسبتهم والوقوف عند هذه التجاوزات سواء كانوا من قبل خطباء الشيعة أو السنة".



■ جاسم حسين

الوطنية". وأوضح المرزوق أن "الوزير كان متفهماً، ونحن نشكره على هذه الدعوة (...). وقد أكدنا على أنه يجب أن تكون الملاحظات قانونية وحقوقية ولا يجب التمييز في عملية الملاحقة ضد من يثير الطائفية، كما يجب عدم خلط الأوراق، ولا يجب اتهام من ينتقد التمييز والطائفية بأنه طائفي".

وأشار المرزوق على أن اعتراض كتلة الوفاق "على دخول جهاز الأمن الوطني هو حماية للجسم الصحافي، ولا يمكن أن تعالج قضايا النشر بجهاز أمن مخابراتي" داعيا الجسم الصحافي لاتخاذ موقف ضد هذه الممارسات غير المقبولة.

إلى ذلك رأى السناب جاسم حسين أنه "من المبالغ دخول جهاز الأمن الوطني، فالموضوع له علاقة بوزارة الإعلام، وإذا كانت هناك من جهة لها علاقة بالموضوع فهي وزارة الإعلام".

وأضاف " الصورة التي برزت وكأن البحرين تعاني من مشكلة أمنية، ونحن لاحظنا كيف تعامل جهاز الأمن الوطني بصورة غير حضارية مع نواب الشعب الذين اعترضوا أمام مبنى جهاز الأمن الوطني، كل ذلك في الفترة التي أبدت فيها البحرين التزامها باحترام الصحافيين وحرية الكلمة". وأضاف "ما حدث لم يكن له داع، وأساء إلى البحرين بصورة سلبية بالذات وأن هناك أناس يريدون المبالغة وتضخيم الأمور". إلى ذلك قال



■ خليل المرزوق

من إجراءات نسفت كل إنجازات وزارة الإعلام بشأن الخطوات في مجال الحرية الصحافية عبر إيجاد قانون صحافة عصري ومتطور".

إلى ذلك كان للقاء وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة مع مجموعة من ممثلي الكتل النيابية يوم أمس الأول أثر طيب على مستوى تفهم القوى السياسية لأهمية التحركات التي زيادة الاحتقان الطائفي وتوتير أجواء الوحدة الوطنية .

وفي تصريح لـ"الوقت" قال نائب رئيس كتلة الوفاق خليل المرزوق "تلقيتنا دعوة من وزير الداخلية مع وجود مجموعة من النواب حول الأحداث الأخيرة، وحجب المواقع وتوقيف بعض الأخوة لا أحد يختلف على رفض الإثارات الطائفية سواء في المواقع الإلكترونية أو الصحافة ويجب أن لا يستغل ذلك في مسألة تكمير الأخوة، وإذا كان هناك مخالفات يجب أن تعالج في ضوء القانون والأساليب الصحيحة".

وأضاف "ما جرى يوم السبت الماضي لم يكن متوقعا بتاتا، وهو دخول جهاز الأمن الوطني في مثل هذه القضايا (...). وحتى الإجراءات التي اتبعت لم يكن مقبولا، وتعرض بعض المعتقلين إلى تعذيب أمر مرفوض وقد أوضحنا هذه المسألة لوزير الداخلية في ظل الاتفاق على الوحدة



■ وزير الداخلية

الجمعية وعلى رأسهم نائب الأمين العام للجمعية وثلاثة نواب الذين وقفوا أمام بوابة مبنى المخابرات عبر صف عدد كبير من قوات الأمن والسيارات الأمنية، بعد استفزازاً مهينا رغم أن الغرض الرئيس من ذلك كان الاستفسار عن ظروف الاحتجاز والاطمئنان عليهم".

وطالبت الجمعية "الدولة العمل على تكريس سيادة دولة القانون وحرية التعبير وحرية عمل مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات السياسية"، داعية "جهاز الأمن الوطني البحريني برفع يده والتوقف فورا عن تضيقه على حرية الرأي والنشر بالبحرين".

كما رأى نائب الأمين العام لجمعية البحرين لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي إن اللجنة الوزارية التي شكلت مؤخرا أصبحت تزيد من الشحن الطائفي، وتضييق على الحريات العامة وحرية التعبير، وتنتج للحلول الأمنية" معتبرا أن "هذا الأمر خطير جداً منوهاً إلى أن آلية عمل هذه اللجنة غير واضحة".

وأضاف "كأن هذه اللجنة لديها قائمة معدة مسبقاً لتصفية حسابات، وهذا الأمر خطير" متسائلاً "فجهاز الأمن الوطني، من يتبع؟ ومن يحاسب هذا الجهاز؟ وأي وزير مسؤول عن هذا الجهاز".

واعتبر الدرازي "أن الذي تقوم به اللجنة الوزارية